إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 11/52
للنشر الفوري
١٨ فبراير ٢٠١١

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

صلاحيات الصندوق الاستثمارية الموسعة تدخل حيز التنفيذ

دخلت حيز التنفيذ اليوم صلاحيات الصندوق الموسعة في ممارسة النشاط الاستثماري كجزء أساسي من نموذج الدخل الجديد الذي تم تصميمه في عام ٢٠٠٨، بغية وضع موارد الصندوق المالية على مسار قابل للاستمرار. وقد بدأ سريان *تعديل اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي لتوسيع صلاحية الاستثمار المخولة له* بعد أن صادق عليه ١١٣ بلدا عضوا[1] تمثل ٨٥,٥% من مجموع أصوات البلدان الأعضاء.

وفي تصريح للسيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، قال: "إن هذه الخطوة تؤكد مرة أخرى التزام البلدان الأعضاء بتحديث الصندوق وعملياته. وبهذه المصادقة يكون قد اكتمل عنصر أساسي من عناصر الإصلاح الشامل لإطار الصندوق، بما في ذلك هيكله المالي." وأضاف: "وإلى جانب الإصلاحات الجارية في نظام الحصص والأصوات، يأتي الإصلاح الشامل في العمليات المالية ليؤكد مجددا شرعية الصندوق. وأتوجه بالشكر للبلدان الأعضاء لتصويتها بالثقة في مستقبل هذه المؤسسة."

ويمثل إصلاح نموذج الدخل جزءا من إصلاحات الحوكمة الكلية التي تقررت في عام ٢٠٠٨ لرفع الكفاءة والفعالية في عمليات الصندوق وهيكله، ولتعزيز شرعيته. وسوف تؤدي الصلاحية الاستثمارية الموسعة إلى تمكين الصندوق من إدارة موارده المالية التشغيلية بمزيد من الفعالية وعلى نحو مستقل عن أنشطة الإقراض التي يقدمها لصالح البلدان الأعضاء.

ويهدف هذا التعديل الجديد إلى إتاحة قدر من المرونة للصندوق في زيادة متوسط العائد المتوقع على استثماراته وتطويع استراتيجيته الاستثمارية بمرور الوقت. وسوف تتبلور سياسات الصندوق الاستثمارية تدريجيا بحيث تعكس الطبيعة العمومية التي تتميز بها الأموال المزمع استثمارها وتشتمل على ضمانات وقائية للتأكد من أن توسيع الصلاحيات الاستثمارية لن ينشئ تضاربا فعليا أو متصورا في المصالح.

---

[1] يدخل أي تعديل في اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي حيز التنفيذ بالنسبة لجميع البلدان الأعضاء في التاريخ الذي يقر فيه الصندوق بقبول هذا التعديل من ثلاثة أخماس البلدان الأعضاء الذين يمثلون ٨٥% من مجموع القوة التصويتية.